التعددية المذهبية

وموقفنا منها

الأستاذ الدكتور

محمد ربيع محمد جوهري

عميد كلية أصول الدين – القاهرة

جامعة الأزهر

التعددية المذهبية وموقفنا منها

تعود المؤرخون للفرق والمذاهب الإسلامية أن يستهلوا كلامهم بحديث النبي صلي الله علية وسلم عن افتراق الأمة الذي رواه الترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، ولم يخرجه الشيخان ، ولاأحدهما .

ومن رواياته : " افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة " وفي رواية زيادة : " كلها في النار إلا واحدة " .

وقد أختلف العلماء في هذا الحديث : بين من يقبله سندا ومتنا ، ومن يرفضه سندا ومتنا ، وبين من يقبله سندا ، ويعله متنا لمخالفته الواقع .

والذين قبلوه ، وصدروا به كتبهم ، فهموا منه أمرين :

الأمر الأول : أنه بحصر الفرق في العدد المذكور ، بمعني أنها لن تزيد على هذا العدد ، ولن تنقص .

وممن فهم هذا الأئمة : البغدادي ، والإسفراييني ، والرازي ، والشهرستاني ، والإيجي .. وغيرهم .

الأمر الثاني : أن كون الفرق المخالفة للجماعة في النار يعني أنها كافرة مخلدة فيها ، لذلك نراهم يحاولون الحكم بالكفر على سائر الفرق عدا الجماعة ، لأي سبب مخالف لمذهب أهل السنة . ولو لم يكن هذا السبب مكفرا في الحقيقة .

ولا نوافق من ذهب إلي هذين الأمرين :

أما ما يتصل بالأمر الأول – وهو أن الحديث يحصر الفرق في العدد المذكور ، فإن الواقع والتاريخ يدلان على أن عدد الفرق أضعاف هذا العدد ، وما زالت الأمة تتفرق حتى يومنا هذا .

ويمكننا الخروج من هذا الإشكال بأن نقول : إن العدد لا مفهوم له أو أن المراد به بيان كثرة فرق الأمة ، حتى إنها لتزيد على فرق اليهود والنصارى عدداً ، خاصة أن محاولات الحصر تقوم على أسس من التكلف والتمحل ، قد تذهب بشئ من روعة الحديث الذي يخبر بغيب ماض بشأن افتراق اليهود والنصارى ، وبغيب مستقبل

تحقق ويتحقق كما أخبر .

وأما ما يتعلق بالأمر الثاني – وهو أن كونها في النار يعني أنها كافرة ، فهذا ليس صحيحاً ، إذ ليس كل من يدخل النار كافراً ، فإن بعض عصاة المؤمنين يدخلونها مددا ، تتناسب مع معاصيهم ، ثم يخرجون منها إلى الجنة .

كما أننا إذا فهمنا من كلمة " تفترق أمتي " أن المراد بالأمة أمة الدعوة ، وليست أمة الإجابة ، دخل في العدد من الفرق من هو في النار قطعاً .

***

ولما كانت الخلافات يمكن تقسيمها إلى نوعين :

١- اختلاف في الأصول أو العقائد ، أو الإيمان .

٢- اختلاف في الفروع أو الفقه ، أو العمل .

فإننا سنتناول أسباب كل نوع على حدة :

أولا : الاختلاف في الأصول :

والأسباب التي أدت إلى تعددية المذاهب العقدية كثيرة – نكتفي بذكر أربعة عوامل :

العامل الأول : دور السياسة والحكم .

يقول الإمام الشهرستاني :" وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ؛ إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان " .

أ- فالإمام على بن أبي طالب عندما عرضت عليه المسألة التحكيم ، استشار أصحابه ، فوافقوا حقنا للدماء ، لكنهم بعد ما علموا برضاه بالتحكيم ، خرجوا عليه ، وقالوا " لا حكم إلا لله " فقال قولته المشهورة : " كلمة حق أريد بها باطل " وأصروا على الخروج عليه ، وكفروه ، وكفروا الحكمين، وكل من رضي بالتحكيم ، فسموا بـ (**الخوارج**) .

وبقى مع الإمام على رضي الله عنه فرقة ، ترى أحقيته في الخلافة لأسباب متعددة . وهم : (**الشيعة**) .

وتجنب الفتن جماعة من الصحابة ، كرهوا الخوض في شأن المتنازعين ، وأرجئوا الحكم فيهم إلى الله تعالى ، فسموا بـ (**المرجئة**) .

وبهذا ظهرت وسط المجتمع الإسلامي ثلاث فرق حول موضوع الإمامة ، **ونقول مع ابن خلدون : " وقصارى أمر الإمامة أنها قضية مصلحية اجتماعية ، لا تلحق بالعقائد "** .

ب- كما أن مذهب (**الجبر**) قد ظهر دعما للحكم ، كما سيتضح أثناء حديثنا عن العامل الثاني بعد قليل .

ج – كذلك نرى أن فرض المذهب الاعتزالي على الأمة قرابة مائتي سنة ، كان وراءه : السياسة والحكم .

***

العامل الثاني : الغلو يلد الغلو .

فلكل فعل رد فعل مساو له في القوة ، مضاد له في الاتجاه، فإننا نري أن المغالاة في طرف تؤدي إلى مغالاة في الطرف المقابل له ، ومن أمثلة ذلك :

أ – ما قام به بنوا أمية من إشاعة لمذهب الجبر لتبرير مظالمهم ، أدي إلي ظهور من ينفي القدر ، ويقول بالحرية الإنسانية .

فقد روي البخاري عن وراد مولي المغيرة بن شعبة قال :" كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلي ما سمعت النبي صلي الله عليه وسلم يقول خلف الصلاة ، فأملي على المغيرة قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خلف الصلاة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد" .

وقال (**ابن جريج**) : أخبرني عبدة أن ورادا أخبره بهذا ، ثم وفدت بعد إلى معاوية فسمعته يأمر الناس بذلك القول " .

هذا الغلو دفع (**معبد الجهني**) إلى قولته المشهورة : **" لا قدر والأمر أنف "** فظهرت فرقة (**القدرية**) أي النافين للقدر .

وهذه المغالاة في القول بالاختيار دفعت إلى مغالاة في القول بالجبر فظهر مذهب (**الجبرية**) أو (**الجهمية**) نسبة إلى (جهم بن صفوان) فانظر كيف يكون الفعل ورد الفعل .

ب- ومثال آخر من موضوع التنزيه والتشبيه بالنسبة لصفات الله تعالى .

يقول **أبو حنيفة** : " أفرط جهم في نفي التشبيه ، حتى قال إنه تعالى ليس بشئ ، وأفرط مقاتل في معني الإثبات ، حتى جعله مثل خلقه"

ج – ونشأة (**المعتزلة**) نوع من الغلو ، والبعد عن الوسطية في التسوية بين الكافر والمسلم العاصي في الخلود في النار ، وكذلك رأى الخوارج في هذه المسألة .

وإن ظن بعض الناس أن المعتزلة هم أصحاب الفكر الحر ، وأنصار العقل ، فللأسف هم من أول من استخدم في الإسلام العنف والتعذيب ضد معارضيهم في الفكر ، ولم يسبق في هذا المجال سوى الخوارج.

وبعد أن انتصر الفكر السني الذي يمثل وسطية الإسلام على الفكر الأعتزالي ازدهرت الحضارة الإسلامية بعلومها المختلفة .

د – كما أن نشأة (**الأشعريه**) إنما كانت رد فعل لمغالاة المعتزلة في تقدير دور العقل البشري والجري وراء شطحاته ، فرغم الإعجاب به ، والزهو بقدرته ، وقف عاجزاً عن حل معضلة (**وجوب الصلاح والأصلح**) على الله تعالى ، فكان وداع (الأشعري) للاعتزال وداعا لا لقاء بعده .

* * *

العامل الثالث : دور أعداء الإسلام .

فمنذ ظهر الإسلام ، وأعداء النور يحاولون القضاء عليه ، ونتذكر :

- محاولة التخلص من نبي الإسلام صلي الله عليه وسلم بسمه ، أو سحره ، أو اغتياله .
- التخطيط والتمويل لحركة الردة والمتنبئين زمن الصديق رضي الله عنه .
- اغتيال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فمن كان وراءه ؟
- إثارة الغوغاء ضد عثمان بن عفان رضي الله عنه ثم قتله ، ودور اليهود في ذلك .
- اندلاع الحرب بين فريقي المسلمين في (**الجمل**) و (**صفين**) فمن الذي أشعلها بعد اتفاق الطرفين ؟
- الاندساس بين فرق الشيعة ، والخوارج ، وغيرهما ، ووضع الأحاديث الكاذبة ، ونسبتها للنبي صلي الله علية وسلم حتى قال (حماد بن زيد) : (وضعت

الزنادقة : على رسول الله صلي الله عليه وسلم اربعة عشر ألف حديث)

- يقول الإمام الأوزاعي رحمة الله : " إن أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له : سوسن ، كان نصرانيا ، فأسلم ، ثم تنصر ، فأخذ عنه **معبد الجهني ، وأخذ غيلان عن معبد** " .
- (**لبيد بن الأعصم**) اليهودي الذي سحر النبي صلي الله عليه وسلم والذي كان يقول بخلق التوراة ، هو الذي قال بخلق القرآن ، ثم أخذ هذه المقالة عنه ابن أخته (**طالوت**) وأخذها عن طالوت (**بيان بن سمعان**) وعنه أخذ (**الجعد بن درهم**) هذه المقالة ، ونشرها بين المسلمين .
- (**بشر المريسي**) أحد الدعاة إلي خلق القرآن كان أبوه يهودياً ، وفي رواية لابن قتيبة : أن أول من قال بخلق القرآن هو (**المغيرة بن سعيد العجلي**) وكان من أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي .
- استعان الخلفاء باليهود والنصارى في إدارة شئون الدولة لخبرتهم ، وجهل المسلمين بعلوم الإدارة .

فقد كان (**سرجون بن منصور**) الرومي النصراني كاتباً لمعاوية رضي الله عنه .

وخدم (**يحى الدمشقي**) الأمويين زمنا ، وهو قديس نصراني، له كتبه وفكره .

وكان (**يزيد بن معاوية**) يعتمد في الرد على خصومه على (**الأخطل**) الشاعر ، وهو نصراني .

- وكان للفرس وجودهم الواضح في الساحة ، فكثرت المناظرات بين المسلمين وبين (**السمنية**) و (**الثنوية**) فقد ناظر (**عمرو بن عبيد**) (**جرير بن حازم الأزدي**) وهو من السمنية ، واشترك واصل بن عطاء مع عمرو بن عبيد في مناظرة (**بشار بن برد**) و(**صالح بن عبد القدوس**) وهما من الثنوية .

كل هذه الآراء ، والمناظرات ، كان له انعكاسها على التعددية المذهبية في المجتمع الإسلامي

ولا شك أن أعداء الإسلام قد استغلوا الحرية الفكرية التي أتاحها الإسلام لمن يعيش تحت مظلته .

* * *

العامل الرابع : الجهل بطبيعة اللغة العربية .

١. لما حضر مجلس (**الحسن البصري**) رحمة الله بعض رواة الأعراب ، ودهماء الموالى ممن يحفظ آثارا ، ولا تمكنهم قدراتهم العقلية والعلمية واللغوية من إدراك معانيها ، وقد أوقعهم الأخذ بظاهرها في التجسيم والتشبيه لله عز وجل ، فجوزوا على الله الحركة ، والانتقال ،والجهة ، والاستقرار ، والقعود ،والإقعاد ، قال الحسن البصري : ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة ، أي طرفها ، فسمي هؤلاء ، وأمثالهم بـ (**الحشوية**) .

٢. يقول الإمام (**مالك**) رحمه الله : " لا أوتي برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغات العرب إلا جعلته نكالا" .

٣. ويقول الإمام (**الشافعي**) : " ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لميلهم عن لسان العرب " وعقد في (**الرسالة**)بابا بعنوان : (**الصنف الذي يبين سياقه معناه**) أوضح فيه : كيف أن السياق ، أو ما يسميه علماء البلاغة (**القرينة**) يبين المراد من اللفظ ؛ وهو ما أصطلح عليه علماء البلاغة بالمعني المجازي ، إذ المعني الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة ، وكلامه في غاية النفاسة .

٤. ويري (**ابن قدامة**) الحنبلي في كتابة : (**المغني**) أن إنكار المجاز مكابرة .

٥. إن الذين اثبتوا لله تعالي (الصورة) معتمدين علي الحديث الصحيح : " خلق الله آدم على صورته " لو علموا أن الضمير يعود على أقرب مذكور أي صورة آدم بمعني أنه تام الخلقة ، لم يتدرج خلقه كذريته ، لو أدركوا ذلك ، ما ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه .

٦. جاء (**عمرو بن عبيد**) المعتزلي إلى (**أبي عمرو بن العلاء**)

السني يناظره في وجوب عذاب الفاسق . فقال له : يا أبا عمرو ، أالله يخلف وعده ؟

فقال : لن يخلف وعده .

فقال عمرو : فقد قال : وذكر أية وعيد .

فقال : من العجمة أتيت ! الوعد غير الإيعاد . ثم أنشد :

وإني وإن أوعدته أو وعدته .. لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

٧. **ولما ذهب (جهم بن صفوان)** إلى أن الله تعالى لا يوصف بوصف يجوز إطلاقه على خلقه ؛ لأنه يقتضي التشبيه ، فلا يصف الله بأنه : شيء ، أو حي، أو عالم ؛ لأن الإنسان يوصف بذلك ، نفي رؤيته تعالى ، وقال : القرآن مخلوق .

إن الذي أوقع (جهم) في ذلك هو عدم تفرقته بين الاشتراك في الاسم وذلك لا مانع منه ، إذا ما ورد في الشرع ، وبين الاشتراك في المعني ، وهو الممنوع شرعاً وعقلا .

* * *

ثانيا: أسباب الاختلاف في الفروع .

أولا: بلوغ الحديث النبوي إلى عالم ، وعدم بلوغه لغيره ، مما يضطره إلى الأخذ بدليل آخر من ظاهر القرآن ، أو حديث آخر ، أو قياس مما يؤدي إلى الاختلاف .

ومن المعلوم أنه لم يحط أحد بجميع أحاديث الرسول صلي الله عليه وسلم ، فقد كان يتكلم في الحضر والسفر ، وفي الليل والنهار ، ويفتي ويقضي ويفعل ، فيحفظ عنه من حضره دون من غاب . ثم تفرق الصحابة في الأمصار .

قال الإمام الشافعي في الرسالة : " **لا نعلم رجلا جمع السنن ، فلم يذهب منها عليه شيء** " فالصديق رغم طول ملازمته له ، غابت عنه أمور مثل : ميراث الجدة الذي أخبره به المغيرة بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة ، وشهدا أن النبي صلي الله عليه وسلم أعطاها السدس .

وعمر بن الخطاب لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى روي له **أبو موسي** الأشعري ماسمعه من رسول الله صلي الله عليه وسلم ، وشهد عليه **أبو سعيد الخدري** .

ولم يكن يعلم **عمرو ومن معه من مهاجرين وأنصار** ما يتعلق بالطاعون ، حتى قدم

عبد الرحمن بن عوف فأخبره بالحديث .

وكان ينهي المحرم عن التطيب قبل الإحرام ، وقبل طواف الإفاضة بعد رمي جمرة العقبة ولم يبلغه حديث عائشة (**طيبت رسول الله صلي الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت**) .

وابن عباس كان يفتي بأن الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين إلى أن بلغه الحديث بأن عدتها بوضع حملها .

ثانياً : بلوغ الحديث لعالم لكنه لم يأخذ به ، لأن سنده ضعيف عنده ، وربما وصل الحديث نفسه إلى عالم آخر بسند قوي جعله يأخذ به .

ثالثا : أن يكون الفقيه قد بلغه الحديث لكنه نسيه ، فيفتي بخلافه ، كما حدث لعمر ابن الخطاب عندما أتاه رجل فقال : إني أجنبت فلم أجد ماء . فقال :لاتصل . فقال عمار : أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية ، فأجنبنا لم نجد ماء ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتمعكت في التراب وصليت . فقال النبي صلي اله عليه وسلم : " إنما يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ، ثم تنفخ ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك " فقال عمر: نوليك ما توليت . م١ / ٢٨٠.

وقد يكون النسيان لآية قرآنية ، فيفتي بخلافها كما حدث لعمر بن الخطاب عندما خطب الناس فقال : " لا يزيد رجل على صداق أزواج النبي صلي الله عليه وسلم وبناته إلا رددته . فقالت له امرأة : يا أمير المؤمنين : لم تحرمنا شيئا أعطانا الله إياه ؟ وقرأت الآية ﴿**وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا**﴾ فرجع عمر عن قوله بعد ما تذكر الآية .

رابعا: الاختلاف في تحديد معني اللفظ مع تفاوت المدارك فيؤدي إلي الاختلاف في الحكم : ومثل :

أ- فقد يكون اللفظ مشتركاً مثل (**القرء**) مشترك بين الطهر والحيض و (**اللمس**) فهم مشترك بين المس . والجماع ، ولفظ (**النبيذ**) فهو مشترك بين المسكر ،وبين ما ينبذ في الماء لتحليته .

ب- وقد يكون اللفظ دائرا بين الحقيقة والمجاز . فيؤخذ على أنه حقيقة وإن كان مراد الشرع مجازه ، كما في (**الخيط الأبيض والخيط الأسود**) قبل نزول : **(من الفجر)** .

ج- وقد يختلف في فهم المراد : هل المنطوق أو المفهوم والحكمة منه ، مثل : (**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**).

خامسا : أن يري الفقيه أن النص منسوخ ، بينما لم يصل إلى غيره إلى ناسخه ، فيحدث الاختلاف في الحكم ، كما في نقص الوضوء بأكل لحم الجزور ، أو بأكل ما مسته النار .

سادسا: اختلاف الفقهاء في مصادر التشريع من حيث عددها ، وقيمتها وترتيبها ويدخل في ذلك :

أ- الاختلاف في تحديد صلة السنة بالقرآن . هل تخصص عمومه ، أو تقيد مطلقه ، وهل تستقل بالتشريع ، وهل تنسخ القرآن ؟

ب- الاختلاف حول (**عمل أهل المدينة**) هل يقدم على الحديث الصحيح ؟

ج- **(القياس الجبلي)** إذا عارضه حديث ، فبأيهما يؤخذ ؟

د- الخلاف في حجية (**خبر الآحاد**) .

هـ- أيهما يقدم : الدليل الحاظر، أم الدليل المبيح ؟

* * *

موقفنا من تعددية المذاهب :

أولا: ننظر إلى الخلاف في الفروع ، أو الفقه على أنه رحمة من الله تعالى وأن لله حكماً عظيمة في الأسباب التي أدت إليه .

إن الإمام مالكا رحمة الله عندما شاوره الخليفة هارون الرشيد في أن يعلق (**الموطأ**) الذي ألفه مالك على الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه قال له مالك : لا تفعل ؛ فإن أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان ، وكل مصيب . فقال له هارون : وفقك الله يا أبا عبد الله .وإن الإمام أحمد رحمه الله عندما أخبره رجل أنه ألف كتابا سماه كتاب الاختلاف قال له : سمه كتاب : **(السعة)**

ثانيا : أن ما كان محل خلاف بين الفقهاء فليس مجالا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبذلك نقلل من كمية الجدل بين أفراد الأمة ، وتتوقف المعارك في المسائل الخلافية .

ثالثا: لابد من ضبط النسب بين شعب الإيمان ، فلا نهون من الشعب العالية ، ولا نهول من الشعب الدانية .

رابعا : ينبغي تحديد الخط الفاصل بين ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وبين غيره ؛ فإن الخلط هنا خطير .

خامسا: يجب أن نتنبه إلى خطورة المسارعة بالحكم بالكفر على المسلم، فقد كان علماؤنا الأكابر يتنزهون عن ذلك ، ويتريثون ويتأنون في هذا الأمر .

أ – فالإمام أبو حنيفة لم يكفر أحدا من اهل القبلة .

ب– والإمام مالك يقول : " من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجها ويحتمل الإيمان من وجه واحد ، حمل أمره على الإيمان ".

ج – والإمام الشافعي يقول :" لا أرد شهادة أحد من أهل الأهواء إلا الخطابية ؛ فإنهم يعتقدون حل الكذب " ومعني ذلك أنه لم يكفر أهل الأهواء الذين وجدوا في عصره .

د– والإمام الأشعري يقول : " اختلف الناس بعد نبيهم صلي الله عليه وسلم في أشياء كثيرة ضلل بعضهم بعضا ، وبرئ بعضهم من بعض ، فصاروا فرقاً متباينين ، وأحزابا متشتيتين إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم " وسمي الأشعري كتابه في الفرق : " مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين "

و – والإمام أبو حامد الغزالي يقول : " والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلا ؛ فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى قبلة المصرحين بقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم "

ونختم حديثنا بذكر وصية وقانون لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي :

" **أما الوصية :** فأن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ، ما داموا قائلين : لا إله الله محمد رسول الله ، غير مناقضين لها ، والمناقضة تجويزهم الكذب على

رسول الله صلي الله علية وسلم بعذر وبغير عذر ، فإن التكفير فيه خطر ، والسكوت لا خطر فيه"

وأما القانون : فهو أن تعلم أن النظريات قسمان :

قسم يتعلق بأصول القواعد ، وقسم يتعلق بالفروع .

وأصول الإيمان ثلاثة : الإيمان بالله ، ورسوله وباليوم الآخر **وما عداه** فروع.

وأعلم انه لا تكفير في الفروع أصلا إلا في مسألة واحدة ، وهي أن ينكر أصلا دينيا ، علم من الرسول صلى الله عليه وسلم بالتواتر، لكن في بعضها تخطئة ، كما في الفقهيات ، وفي بعضها تبديع ، كالخطأ المتعلق بالإمامة ، وأحوال الصحابة ، وأعلم أن الخطأ في أصل الإمامة ، وتعيينها ، وشروطها ، وما يتعلق بها لا يوجب شيء منه تكفيرا .

ومهما وجد التكذيب ، وجد التكفير ، ولو كان في الفروع .

نعم لو أنكر ما ثبت بأخبار الآحاد ، فلا يلزمه به الكفر .

ولو أنكر ما ثبت بالإجماع ، فهذا فيه نظر ؛ لأن معرفة كون الإجماع حجة قاطعة فيه غموض .. فهذا حكم الفروع .

وأما الأصول الثلاثة ،وكل ما لم يحتمل التأويل في نفسه ، وتواتر نقله ، ولم يتصور أن يقوم برهان على خلافه ، فمخالفته تكذيب محض " .

وبعد . . فهذا الموضوع (**تعددية المذاهب**) طلب مني إعداده على وجه السرعة لإلقائه في (**الملتقي العالمي الأول لخريجي جامعة الأزهر**) الذي تم يومي ١٣-١٤ – من ربيع الأول ١٤٢٧هـ = ١١-١٢- إبريل ٢٠٠٦ م ألقيته مشافهة ، ثم حاولت كتابته الآن على وجه السرعة أيضاً لضيق وقتي آملا أن يطلع عليه السادة الزملاء ، ويهدونني ما يرونه من تعليقات ، والله المستعان .

* * *

أ.د/ محمد ربيع محمد جوهري

عميد كلية أصول الدين – القاهرة

جامعة الأزهر